ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

الأفعال الموسومة بالمطاوعـــــــــــة في كتاب الله

د. موسى حسين الصغير الشريدي*
كلية التربية قصر بن غشير ، جامعة طرابلس ، ليبيا
m.alshrede@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام 2/20 / 2026م تاريخ القبول 8 / 5 / 2026م

The Verbs Marked by Compliance in the Book of God

Dr. Mousa Hussein Al-Saghir Al-Shreidi*
Faculty of Education, Qasr Ben Ghashir, University of Tripoli
m.alshrede@uot.edu.ly

Abstract

This study examines the verbs marked with mutāwaʿah (responsiveness or affectedness) in the Qur'an from a linguistic, morphological, and syntactic perspective. It aims to clarify the concept of mutāwaʿah in Arabic grammatical tradition, identify its morphological patterns, and trace its occurrences and semantic functions in Qur'anic discourse. The study reviews major definitions proposed by classical linguists and grammarians, discusses the conditions for the realization of mutāwaʿah, and addresses the scholarly debate concerning its relationship to the passive voice, arguing for a clear semantic distinction between the two structures.

The research adopts a descriptive and analytical approach based on the examination of Qur'anic examples in light of classical linguistic and exegetical sources. Through this analysis, the study identifies the principal morphological patterns associated with mutāwaʿah in the Qur'an and explains their contextual meanings.

The study concludes that mutāwaʿah represents an important semantic phenomenon centered on the acceptance of the effect of an action and the transformation of the affected entity into an agent-like role. In the Qur'an, this phenomenon appears mainly through augmented verb patterns such as infaʿala, iftaʿala, tafaʿʿala, tafāʿala, and istafʿala, each carrying precise contextual meanings. The findings highlight the linguistic precision of Qur'anic usage and confirm the non-interchangeability of these forms with the passive voice. This research underscores the importance of studying

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

mutāwaʿah verbs for understanding the depth, accuracy, and richness of Arabic morphology and Qur'anic expression.

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة الأفعال الموسومة بالمطاوعة في القرآن الكريم من منظور لغوي وصرفي نحوي، بهدف الكشف عن مفهوم المطاوعة وأصوله عند علماء العربية، وبيان صيغها الصرفية ودلالاتها، وتتبع نماذجها في النص القرآني. وقد استعرض البحث أبرز تعريفات المطاوعة عند النحاة واللغويين، وناقش شروط تحققها والخلاف حول علاقتها بالفعل المبني للمجهول، مرجحاً وجود تمايز دلالي بين الصيغتين.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع الشواهد القرآنية وتحليلها في ضوء كتب اللغة والتفسير ذات النزعة اللغوية، للكشف عن صيغ المطاوعة الواردة في القرآن الكريم، وبيان وظائفها الدلالية والسياقية.

وخلص البحث إلى أن المطاوعة تمثل مظهراً دلالياً مهماً يقوم على قبول الأثر والاستجابة للفعل، وأنها ترد في القرآن غالباً من خلال صيغ الزيادة مثل: انفعل، وافتعل، وتفعّل، وتفاعل، واستفعل، مع تنوع دلالاتها بحسب السياق القرآني. كما أظهر البحث أن استعمال هذه الصيغ في القرآن يأتي بدقة دلالية تؤكد خصوصية كل صيغة وعدم ترادفها مع المبني للمجهول.

ويبرز هذا البحث أهمية دراسة أفعال المطاوعة في النص القرآني لما تكشفه من دقة لغوية وثراء دلالي يعكس خصائص العربية وعمق نظامها الصرفي.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله وعلى صحابته أجمعين وبعد.

فهذا بحث في أفعال المطاوعة التي وردت في كتاب الله توخيت فيه شيئاً من الاختصار؛ نظراً لتوسع الموضوع.

قدمت له بتعريف مصطلح المطاوعة والعلاقة بينها وبين الفعل المبني للمجهول، وأوزانها مُتتبّعًا في حصرها ما جاء في كتب اللغة والنحو والتصريف بدءًا من كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والمنصف لابن جني، وشرح الشافية لابن الحاجب، وشرح الكتاب للسيرافي، وغيرها.

كما كانت لكتب التفسير وخاصة التفاسير التي اعتنت بالجانب اللغوي نصيب في هذا البحث:

كالكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والمحرر الوجيز لابن عطية، وأنوار التنزيل للبيضاوي، والدر المصون للسمين الحلبي، ومدارك التنزيل للنسفي، وفتح القدير للشوكاني، وروح المعاني للألوسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور.
والله ولي التوفيق

وقبل البدء في موضوعنا لابد لنا من وقفة نتبين من خلالها معنى لفظ (طوع) في كتب اللغة حيث جاء تحت جذر مادة المطاوعة وهو (ط – و-ع).

جاء في الصحاح في مادة (طوع) ويقال: "أمره طاعة بالألف لا غير، وانطاع له أي انقاد"[1]، وفي اللسان والمطاوعة: "الموافقة، والنحويون ربما سموا الفعل اللازم مطاوعًا"[2]، وابن فارس يقول: "الطاء والواو والعين أصل صحيح واحد يدل على الأصحاب والانقياد..."[3] ، وفي الوسيط: "وعند النحاة: الفعل اللازم للمتعدي، كما يقال: كسره فانكسر"[4].

فالمطاوعة هي الموافقة، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [سورة المائدة: الآية 30]، أي : "تابعته وطاوعته أو شجعته وأعانته وأجابته إليه"[5]

وأول من ذكر مفهوم المطاوعة من المتقدمين هو سيبويه (ت 180ه) وذلك في قوله: "هذا باب ما طاوع الذي فعْله على فَعَلَ وهو يكون على انفعل وافتعل"[6].
ولم يستعمل سيبويه مصطلح المطاوعة وإنما ذكر الفعل (طاوع) ومنه اشتق المطاوعة. وقد عرفه المبرد (ت 285 هـ) بقوله: "وهو أن يرومه الفاعل فيبلغ منه حاجته، وذلك قولك: كسرته فانكسر وقطعته فانقطع"[7]. وذكره باسمه في موضع آخر فقال: "هذا باب أفعال المطاوعة"[8]. وأما ابن جني (ت 332 هـ) فقد أوضح المراد من مصطلح المطاوعة وذلك في قوله: "ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فتبْلُغَه إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصحُّ منه الفعل وإما أن يصير إلى مثلِ حال الفاعل الذي يصح منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل"[9].

فمفهوم المطاوعة عنده هي قبول الأثر، وكذلك يفهم من تعريفه أنه يفرق بين ما يمكن أن يصدر منه فعل حقيقي تصح نسبته إليه كقولنا: باعدت زيداً فتباعد.

فنزيد هنا هو الذي فعل التباعد حقيقة، وما لا يمكن أن يصدر منه فعل نحو: كسرت الزجاج فانكسر، فالزجاج لا يصح منه الفعل ولا يمكن نسبة فعل الكسر إليه حقيقة؛ لأنه لا قدرة له ولا إرادة وإنما عومل الفعل هنا معاملة ما يصح منه الفعل مجازًا
والمطاوعة قد تتخلف ولا تقع وذلك إذا امتنع الفعل وهذا ما يشير إليه كلام السيرافي (ت 368هـ):

"ومعنى قولنا مطاوعة أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رمته: دفعته فلم يندفع، وكسرته فلم ينكسر، أي: أوردت أسباب الكسر فلم تؤثر[10].

والتأثير في الأصل وقع على المفعول به، فإن وافق الفعل حصلت المطاوعة وإن امتنع فلا مطاوعة فيلزم من حصول الموافقة المطاوعة وإن تَخَلَّفتْ فلا مطاوعة.

وعرفها الجرجاني بقوله: "وهي حصولُ الأثرِ عن تعلُّق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: كسرت الإناء فتكسّر.

فيكون تكسَّر مطاوعا، أي موافقًا لفاعل الفعل المتعدي، وهو "كسرتُ" لكنه يقالُ لفعل يدلّ عليه مطاوع، بفتح الواو تسمية للشيء باسم متعلقة[11].

ويبدو من خلال ما سبق أن رضي الدين الاستربازي كان أكثرهم دقة في تحديد المصطلح من حيث توسعه في التعريف حيث يقول: "ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظُنَّ، بل المطاوعة التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعديا نحو: عَّلمته الفقه فتعلَّمه: أي قبل التعليم ... أو كان لازماً نحو: كسرته فانكسر: أي تأثر بالكسر فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: "باعدت زيداً فتباعد" المطاوع هو زيد، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا"[12].

فالمطاوعة عند الرضي هي قبول الأثر الذي وقع على المفعول به أولا ثم استجاب له وقَبِله فأصبح فاعلًا، فالمطاوع في المثال الذي ذكره هو زيد (الفاعل) لأنه هو الذي استجاب للفعل وتأثر به.

ونكتفي بهذه التعريفات لمصطلح المطاوعة؛ لأن الغرض من هذا البحث ليس استقصاء كل التعريفات، وإنما هو بحث مخصص لدراسة استعمال أفعال المطاوعة في كتاب الله تعالى.

غير أن هناك بعض العلماء من وضع شرطاً أو قيدا وهو التوافق فى الصيغة ليكون مطاوعًا، يقول الصبان: "المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا... لإخراج نحو: ضربته فتألم..."[13].

وهذا يتناقض ويخالف مفهوم سيبويه ومن تبعه للمطاوعة فسيبويه يقول: "وربما استغْني عن هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطَّرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"[14].

يفهم من كلام سيبويه أن الشرط هو مراعاة المعنى لا الاشتقاق فيدخل فيه نحو: طردته فذهب إذ كان بمعناه ولا يدخل فيه: طردته فضحك؛ لأنه لا يوجد رابط بينهما في المعنى.

ومنهم من أضاف شرطاً بالإضافة إلى شرط الاشتقاق وهو: العلاج الحسي، يقول الخضري: "المطاوعة هي قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل (ذي علاج محسوس) إلى فاعل فعل يلاقيه اشتقاقا فإن حصول الأثر بلا ملاقاة ليس مطاوعاً كضربته فتألم وخرج بالمحسوس من غيره فلا يقال: علمته المسألة فاتعلمتْ لعدم العلاج المحسوس"[15].

وهذا الرأي الذي ذكره الخضري اختاره عباس حسن، وذلك في قوله:" فالمطاوعة: هي قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر... ثم وصف التعريف بأنه أوضح التعريفات وأشعارها"[16].

وبهذا يتبين أن شرط التوافق في الصيغة الصرفية والعلاج الحسي قال به الخضري والدسوقي ومن المتأخرين عباس حسن وغيره[17]

وينبغي لنا أن نشير إلى أمر مهم وهو أن وقوع معنى المطاوعة قد يختلف عن معنى الفعل الأول في قولنا: كسرته فما انكسر.

وقد أشار الزركشي إلى هذا في قوله:.... لا يكاد اللغويون يفرقون بين: الإعطاء، والإتيان... أن الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله؛ لأن الإعطاء له مطاوع، يقال: أعطاني فعَطْوتُ، ولا يقال في الإتيان: أتاني فأتيت، وإنما يقال أتاني فأخذت، والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له..."[18].

ويبدو لي أن أمر تحقق معنى المطاوعة ينحصر في الاختيار وعدمه، فالذي يجوز تخلفه هو ما يدخله الاختيار نحو: علمته فما تعلم، والذي لا يجوز تخلفه هو ما لا يدخله الاختيار كقولنا: كسرت الزجاج فلم ينكسر. فالزجاج لا إرادة ولا اختيار فالفعلان متنافيان (ما تَعلَّمَ، مَا انكَسَر) وإن كانا على صيغ المطاوعة لم تحصل فيهما المطاوعة؛ لأنهما لم يقبلا الأثر من الفعل الأول، ولم تحصل الموافقة من الفعلين فصار المعنى مخالفًا للمطاوعة التي هي الموافقة وقبول الأثر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن د. رمضان عبد التواب استعمل مصطلح (الانعكاسية) (Reflexivity)بدل المطاوعة.

وبعض الباحثين لم ير فرقا في الدلالة بين الفعل المطاوع والفعل المبني للمجهول ومن هؤلاء إبراهيم السامرائي الذي يقول- بعد ما تتبع ما قال مصطفى جواد-: "ومن هنا نستطيع أن نخلص إلى أن ما أسموه بالمجهول (فاعله) كما في (كسر الزجاج) مسند إلى مرفوعه إسناد (انكسر الزجاج) وإن (انكسر) ليس مطاوعا لـ(كسر) ومرتبًا عليه أو هو فعل قابل للتأثير من الأول، وإن المعنى المتحصل من كلا التعبيرين واحد..."[20].

وكذلك مهدى المخزومي في قوله: "والأفعال التي تعبّر عن الانْفِعال نوعان: نوع سماعي... ونوع قياسي مُطَّرِد بناؤه من كل فعل وهو ما سماه النحاة بالمبني للمجهول، وسَمَّوا فاعله بالنائب عن الفاعل..."[21]

من خلال ما قال يتبين أنه لا يفرق بنيهما، ولعل حجتهم فيما ذهبا إليه "أن اللغات السامية استعملت (انفعل) للمبني للمجهول"[22].

ولكن الناظر المتأمل في البناءين يرى أن بينها اختلافًا في الدلالة فلا يتبادلان في الاستعمال، ففي قوله تعالى ﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [سورة الشمس: الآية 12] الفاعل هو الذي قام بالابتعاث، أما في قوله تعالى: ﴿إِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ﴾ [سورة الأعراف: الآية 47] فإن صارفاً صرف وجوههم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية 100] فالموتى يبعثون، ولا ينبعثون من أنفسهم، "والعربية تميل إلى التخصص فلا تجعل صيغتين بمعنى واحد"[23].

ومن ذهب إلى عدم التفريق بين الصيغتين إبراهيم السامرئي وذلك في قوله: "وليس الفعل الذي أسموه بـ(المبني للمجهول...) وإن فذلكة المطاوعة لا يؤيدها الاستقراء الوافي ألا تراهم قالوا: إن الفعل المطاوع ما قبل تأثيرًا أو ما كان فيه علاج فإذا جئت إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾ عرفت أنه لا يمكن أن يكون من المطاوع الذي يقبل التأثير فلا يقال: "كدرته فانكدر"... وجدنا الفعل المبني للمجهول يتساوق مع الفعل الذي سموه "مطاوع" وهذا يعني أن بناء (فُعِل) و(انفعل) واحد في أداء المعنى"[24]. فقوله لا يقال: كدرته فانكدر "قد جاء في رواية عن ابن عباس" من كدرت الماء فانكدر"[25].

والانكدار مطاوع كدره المضاعف على غير قياس، أي حصل للنجوم انكدار من تكدير الشمس لها حين زال عنها انعكاس نورها فلذلك ذكر مطاوع كدر دون ذكر فاعل التكدير[26].

ومما يدل على اختلاف الصيغتين ما جاء في اللسان: "... وصُبَّ الماء وانْصَبَّ"[27]. ثم إن فاعل الفعل المطاوع هو من قام بالفعل حقيقة أو اتصف به بخلاف الاسم الذي أسند إليه الفعل المبني للمجهول فهو ليس الفاعل حقيقة؛ لأنه نائب عن فعل محذوف والذي يبدو لي من خلال تتبع أقوال من ساوى بين الصيغتين أنه اعتمد في بعض كلامه على اللهجة العامية من ذلك قول بعضهم: "إن لغة عامة العراقيين قد استعملت المطاوع بدل المبني للمجهول يقولون: انقتل وانجرح وانمسك، وانسرق"[28].

وقول الآخر: "فكأنهم أول استعمالهم هذه الصيغة كانوا يقصدون بها انحصار الفعل في نفس الفاعل فقالوا "ات قتل" بمعنى حصول القتل فى نفس الفاعل، وقد تنوع معناها بالاستعمال إلى المطاوعة..."[29]

والعامية هي لهجة محلية لا يمكن جعلها معيارًا لتفسير القضايا اللغوية، وما كان هذا شأنه فإنه يحتاج إلى دليل من كلام العرب.

هذا وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية صنع المبالغة واختار منها خمس صيغ:

انفعل، افتعل، تفعَّل ، تفعلل، تفاعل[30].

المطاوعة في القرآن الكريم.

ما جاء منه على بناء (انفعل)

(انبعث) مطاوعاً للفعل (بعثت) قال الله تعالى: ﴿ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [سورة الشمس: آية 12]. ألمح إلى معنى المطاوعة الشوكاني، وذلك في قوله: "يقال بعثته على الأمر فانبعث له"[31]. وصرح الألوسي بذكره "وانبعث مطاوع بعثه بمعنى أرسله"[32].

جاء في الصحاح: بعثه واتبعثه بمعنى، أي أرسله، فانبعث[33]. وفي المنير: "بعثت رسولاً بعثا... وفي المطاوع فانبعث"[34]. قال سليمان بن عمر الشهير بالجمل: "وانبعث مطاوع بعث"[35]. وفي معنى انبعث يقول ابن فارس: "الباء والعين والثاء أصل واحد هو الإثارة، ويقال: بعثت الناقة إذا أثرتها"[36].

وفي المجمل: بعث: البعث: الإثارة...[37]. قال الأزهري: والبعث في كلام العرب على وجهين، أحدهما الإرسال... والبعث إشارة باركٍ أو قاعدٍ، تقول: بعث البعير فانبعث أي: أثرته فثار..."[38] ومعنى المطاوعة ظاهر في قوله فانبعث.

وورد المطاوعة في (انفجر) في قوله تعالى: ﴿ **فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا**﴾ [سورة البقرة: الآية 60]

فجاء (انفجر) مطاوعًا لفجره. و(الفَجْر) انفجار الظلمة عن الصبح[39]. فقوله (فانفجرت) أي: فضرب فانفجرت. قال الفراء: "فَعُرِف بقوله (فانفجرت) أنه قد ضرب فاكتفى بالجواب؛ لأنه قد أدّى المعنى"[40]. "ويدل على هذا المحذوف وجود الانفجار مرتبًا على ضربه، إذ لو كان يتفجر دون ضرب لما كان للأمر فائدة، ولكان تركه عصيانًا، وهو لا يجوز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام"[41]. فأغلب المفسّرين على تقدير محذوف أي: فضرب فانفجرت[42]. وأرى أن الأصل: فجره فانفجر.

جاء في الوسيط: انفجر مطاوع فجر[43]. "... وهو مطاوع فعل فجره فانفجر"[44].

قال محمد عبد الخالق: "انفجرت مطاوع فجره فانفجر"[45].

قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [سورة البقرة: آية 143] ورد الفعل (ينقلب) بصيغة المضارعة، وقد نصَّ على المطاوعة أبو حيان في قوله: "الانقلاب الانصراف والارتجاع، وهو للمطاوعة قلبته فانقلب"[46]. وكذلك قال محمد عبد الخالق[47]. جاء في الوسيط: (انقلب) مطاوع قلبه[48].

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [سورة مريم: الآية 92] الفعل (يبغي) المضارع جاء مطاوعا لـ(بغي) جاء فى مقياس اللغة: "... وتقول: ما ينبغي لك أن تفعل كذا. وهذا من أفعال المطاوعة، تقول: بغيت فانبغى كما تقول: كسرته فانكسر"[49]. وقال الجوهري: "وقولهم: "ينبغي لك أن تفعل كذا" هو من أفعال المطاوعة، يقال: بغيته فانبغي"[50]. وقد نص الزمخشري وأبو حيان على أن "انبغى مطاوع بغى"[51]. وقال الألوسي: "و(ينبغي) مضارع انبغى مطاوع بغى بمعنى طلب، وقد سمع ماضيه فهو فعل متصرف في الجملة"[52]. وعد ابن مالك هذا الفعل (ينبغي) من الأفعال التي لا تتصرف فرد عليه أبو حيان في قوله : "... وينبغي ليس من الأفعال التي لا تتصرف بل سمع لها الماضي، قالوا انبغي، وقد عدها ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف وهو غلط[53]

قال الله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ [سورة الانفطار: الآية 1] الفعل (انفطر) مطاوع فطر. قال الجوهري: "والفطر: الشق يقال: فطرته فانْفطر"[54].

ما جاء على (افتعل):

قال الله تعالى: ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [سورة البقرة: الآية 266] احترقت مطاوع أحرق، قال أبو حيان: (فاحترقت) هذا فعل مطاوع لأحرق، كأنه قيل فيه نار أحرقتها فاحترقت، كقولهم: أنصفته فانتصف وأوقدته فاتقد"[55].

وجاء في الدر المصون: (فاحترقت) أي: أحرقها فاحترقت فهو مطاوع لأحرق الرباعي"[56]

قال الله تعالى : ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [سورة يس: الآية 59] (وامتازوا اليوم) وتميز كذا مطاوع ماز، أي انفصل وانقطع[57]. وقد نص ابن عاشور على أن (امتاز) للمطاوعة، وذلك في قوله: "وامتاز مطاوع تازه، إذا أفرده عما كان مختلطًا معه، وجّه الأمر إليهم بأن يمتازوا مبالغة في الإسراع بحصول الميز..."[58].

ما جاء على (تفعَّل) مطاوعة صيغة فعَّل.

أي كل فعل ثلاثي مضعّف العين. قال الله تعالى: ﴿ وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [سورة البقرة: الآية 167] نصّ ابن عاشور على المطاوعة في (وتقطعت)

وذلك في قوله: "والتقطع انقطاع شديد؛ لأن أصله مطاوع قطّعه بالتشديد مضاعف قطع بالتخفيف"[59].

ما جاء على (تفاعل)

و(تفاعل) يأتي لكل فعل على صيغة فاعل. قال سيبويه: "وفي فاعلتُه فتفاعل، وذلك نحو: ناولته فتناول"[60]. وقد جاء هذا الوزن في قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ [سورة القمر: الآية 29] جاء في البحر: "فتعاطى هو مطاوع عاطى"[61]. وكذلك قولنا: باعدته فتباعد، وتابعته فتتابع فـ(تفاعل) جاء لمطاوعة (فاعل). وفتحت التاء في (تفاعل) "لأن معناه معنى الافتعال والانفعال"[62]. وعطا من العطو وهو التناول، قال البيضاوي: والتعاطي تناول الشيء بتكلف"[63]. قال ابن فارس: "العين والطاء والحرف المعتل أصل واحد صحيح يدل على أخذٍ ومناولةٍ لا يخرج الباب عنهما"[64]. وجاء كذلك في قوله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [سورة السجدة: الآية 16] جاء في اللسان: "وجافيت جنبي عن الفراش فتجافى"[65].

ما جاء في القرآن الكريم على صيغة (استفعل)

المعنى الغالب على هذه الصيغة هو السؤال والطلب ولها معان أخرى[66] وتأتي للمطاوعة. وذلك مثل: استنطقته فنطق، واستكتمته فكتم، واستخرجته فخرج[67]. وجاء في المخصص، أبو زيد: استخدمته فأخذ مني[68].

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ﴾ [سورة آل عمران: الآية 170]. نص أبو حيان على المطاوعة، وذلك في قوله ردًا على ما قاله ابن عطية: "يجوز أن يكون مطاوعًا لأفعل وهو الأظهر أي أبشره الله فاستبشر وأحكمه فاستحكم... وهو كثير..."[69]. جاء في اللسان: "يقال: بشرته فأبشر واستبشر"[70].

وأخيراً فمن المعلوم في الدرس النحوي أن أفعال المطاوعة متعددة تأتي من صيغ الزيادة في الغالب وتدرس في باب تعدى الفعل ولزومه.

النتائج:

أظهرت الدراسة أن مفهوم المطاوعة عند علماء العربية يدور حول معنى واحد جامع هو قبول الأثر والاستجابة للفعل المتعدي وتحول المفعول إلى فاعل للفعل اللازم الناتج عنه، مع اختلافهم في القيود والشروط التفصيلية المرتبطة به.

تبيّن أن الخلاف بين النحاة انحصر في شروط تحقق المطاوعة، حيث اشترط بعضهم التوافق الصرفي والعلاج الحسي، بينما رجّحت الدراسة أن العبرة الأساسية هي التوافق الدلالي وقبول الأثر أكثر من الاشتقاق الصرفي.

أثبت التحليل وجود فارق دلالي واضح بين المطاوعة والفعل المبني للمجهول؛ فالمطاوعة تدل على تحقق الأثر في ذات الفاعل الجديد، بينما المبني للمجهول يقوم على حذف الفاعل الحقيقي دون إفادة معنى الاستجابة أو التأثر.

كشفت الدراسة أن أفعال المطاوعة في القرآن الكريم ترد في الغالب من خلال صيغ الزيادة، وأنها تمثل نظاماً صرفياً منتظماً وليس استعمالاً عارضاً أو محدوداً.

تبيّن أن أكثر صيغ المطاوعة وروداً في القرآن هي صيغة (انفعل)، تليها صيغ (افتعل، تفعّل، تفاعل، استفعل)، وهو ما يدل على تنوع الوسائل الصرفية التي تعبّر عن هذا المعنى في الاستعمال القرآني.

أظهر التحليل أن استعمال أفعال المطاوعة في القرآن يأتي مرتبطاً بالسياق الدلالي ارتباطاً وثيقاً، حيث تسهم هذه الصيغ في إبراز علاقة السببية ونتيجة الفعل بصورة دقيقة وموجزة.

أكدت الدراسة أن العربية تميل إلى تخصيص الصيغ الصرفية وعدم الترادف بينها، وأن صيغ المطاوعة في القرآن تؤدي وظائف دلالية لا يمكن أن يحل محلها المبني للمجهول دون تغير في المعنى.

أبرزت النتائج أن ظاهرة المطاوعة تمثل جانباً مهماً من الدقة التعبيرية والثراء الدلالي في اللغة القرآنية، بما يعكس عمق النظام الصرفي في العربية ومرونته في التعبير عن العلاقات السببية والنتائج.

خلصت الدراسة إلى أن تتبع أفعال المطاوعة في القرآن يسهم في تعميق الفهم اللغوي للنص القرآني ويكشف عن جوانب من الإعجاز البياني المرتبط بالبنية الصرفية والدلالة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش:

1. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، 1256/3.
2. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت 241/8.
3. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 431/3.
4. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية.
5. القاموس المحيط، للفيروزآبادى، دار الجيل، بيروت، 62/3.
6. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 65/4.
7. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عطية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م، 214/1.
8. المقتضب، 102/2.
9. المنصف، شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط 1954م، 71/1.
10. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008م، 445/4.
11. التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبط نصوصها وعلق عليها، محمد علي أبو العباس، ط1، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2013م، ص214.
12. شرح شافية ابن الحاجب تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م، 103/1.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، 89/2.
14. الكتاب، 66/1، المقتضب، للمبرد، 102/2
15. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، 179/1.
16. النحو الوافي، عباس حسين، دار المعارف، 200/2.
17. تصريف الأسماء والأفعال، د.فخر الدين قبارة، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، 1998م، ص112.
18. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمي، بيروت، ط1، 1988م، 101/4.
19. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص234، وينظر معجم علم اللغة النظري، د. محمد علي الخولي، مكتبة، لبنان، ط1، 1982م، ص239.
20. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1986م، ص104.
21. في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1986م، ص101.
22. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط2، 2002م، 73/2.
23. معاني النحو، 73/2.
24. النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار عمان، ط1، 1997م، ص100.
25. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، للألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 51/30.
26. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 141/30-142.
27. لسان العرب، مادة صبب، 515/1.
28. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1986م، ص97.
29. الفلسفة اللغوية، جرجي زيدان، دار الجيل، بيروت لبنان، ط2، 1987م، ص62.
30. في أصول اللغة 183/4.

31. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، ط2، 1998م، 548/5.
32. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 145/30.
33. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، 273/1.
34. المصباح المنير، لأحمد محمد الفيومي، دار الغد الجديد، ط1، 2007م، ص37.
35. حاشية الجمل، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للوقائع الخفية، تحقيق إبراهيم مكي الطنطاوي، دار بغداد الجديدة، 447/8.
36. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، 266/1.
37. مجمل اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق شهاب الدين عمرو، دار الفكر، 1994م، ص 79.
38. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد على النجار 201/2.
39. مجمل اللغة، لابن فارس، ص 56.
40. معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار، دار السرور، بيروت – لبنان، 40/1.
41. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، 227/1-228.
42. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه يوسف على بديوي، د. محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، دمشق-سوريا، ط2، 2005م، 92/1.
43. المعجم الوسيط، ط3، 699/2.
44. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 218/1.
45. المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1999م، ص145.
46. البحر المحيط، 418/1.
47. المغني في تصريف الأفعال، ص 145.
48. المعجم الوسيط، 782/2.
49. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 271/1.
50. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم الملايين 2283/6.
51. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت -لبنان 526/2 والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 219/6، وينظر المغني في تصريف الأفعال، عضيمة، ص145.
52. روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبيع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت 142/16.
53. البحر المحيط 219/6.
54. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، 781/2.
55. البحر المحيط، 315/2.
56. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1994م، 644/1.
57. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان، ص478
58. تفسير التحرير التنوير، الدار التونسية للنشر، 1984م، 45/23.
59. تفسير التحرير والتنوير، 97/2.

60. الكتاب، 66/4.
61. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيورت-لبنان، 181/8.
62. شرح كتاب سبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مدهلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط الأولى، 2008م، 445/4.
63. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد صبحي حلاق و د. محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق-بيروت، ط1، 1421ه-2000م، 348/3.
64. معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 353/4 مادة (عطو).
65. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، 148/14.
66. المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، 77/1، وشرح سافية ابن الحاجب، لرضى الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين 1/ 110.
67. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م، 104/2.
68. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 140/3.
69. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي 114/3-115، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م، 541/1.
70. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، 61/4.